مستقبل الحرية (الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج)

المؤلف : فريد زكريا
ترجمة : رضا خليفة
مركز الأهرام للترجمة والنشر / القاهرة
عدد الصفحات : 286
تاريخ النشر : 2006

عرض: د. أم العز على الفارسي

يُعد (فريد زكريا) مؤلف هذا الكتاب أحد أهم محرري مجلة النيوزويك، ويرأس تحرير طبعتها الدولية. وهو أمريكي من أصول هندية، هاجر إلى أمريكا وعاش بها ودرس في جامعاتها ويحمل الدكتوراة من جامعة هارفارد الأمريكية .

أما كتابه مستقبل الحرية فهو من أهم الكتب المثيرة للجدل، حيث يري صمويل هنتنجتون في تعليقه " أنه أحد أهم الكتب السياسية في السنوات العشر الأخيرة، ويعد درسا حيويا لكل المهتمين بمستقبل الحرية في العالم" . وقد تصدر الكتاب بحسب مصادر عديدة قوائم الكتب الأكثر مبيعاً ، حيث يراه المحللون السياسيون أنه كتاب شجاع وطموح.

و الكتاب عبارة عن مقال نشره فريد زكريا في مجلة (فورن افيرز) السياسية المشهورة وذلك في العام 1997. ثم عدله وتوسع فيه ليصبح أحد أهم الكتب التي ناقشت (صعود الديمقراطية الليبرالية) منتقداً فيه موجة الديمقراطية التي اكتسحت العالم في الثمانينيات والتسعينيات، واستخدمت فيها الأنظمة السياسية أبشع الأساليب لقهر المواطنين ولسلبهم أبسط حقوقهم .

في مقدمة الكتاب المعنونة (العصر الديمقراطي) يري فريد زكريا أن العالم يعيش في عصر الديمقراطية، ويتجول بنا في تاريخيات المصطلح وأصوله اليونانية، وتأثيراته على دنيا الاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا وصولا إلى أثر الديمقراطية على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى العلاقة بينها وبين الحرية.

ويفرق الكاتب بين الديمقراطية والليبرالية، إذ يري أن الذين لا يفرقون بينهما يقعون في خطأ جسيم ، حيث توجد على أرض الواقع دول ديمقراطية ليست ليبرالية ، ويضرب مثالا بالسلطة الفلسطينية التي يري من ينتقدونها على أنها ليست ليبرالية مخطئون، لأن مشكلتها ليست في كونها غير ديمقراطية ولكن في كونها لا تمتلك (ليبرالية) دستورية. ويستدرج الكاتب التاريخ ليدلل على وجود دول لم تطبق معايير هذه الليبرالية (أي أنها كانت ديكتاتورية) وفي ظل

الديكتاتورية كما يري الغرب كانت أكثر ديمقراطية ، ويدلل على ذلك بيوغوسلافيا أيام تيتو والتي كانت الديمقراطية مزدهرة فيها أكثر من النظام الديمقراطي الموجود الآن !.

أما العالم العربي فيدخل في إطار الاستشراف المستقبلي السلبي للكاتب ، حيث يتوقع أن تفرز الديمقراطية نظما (ثيوقراطية إسلامية) متشددة أكثر من نظم الحكم الديكتاتورية الحالية، و يتسأل هنا ماذا لو أن الديمقراطية أفرزت شيئاً من هذا القبيل ؟ ويعود إلى أن الاسم الجدير بمثل هذه النظم هو (الديموقراطية غير الليبرالية) ويستمر هنا في رصده لخصوصية الديمقراطية لدى الشعوب الغربية، حيث لا تتميز النظم السياسية بالانتخابات الحرة والنزيهة فقط، ولكن تتميز أيضا بسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع والديانة والتملك، ويقف هنا ليعلن أن الأمريكيين يعتبرون نظامهم الديمقراطي نظاما معقدا يستحيل تطبيقه في أي بلد آخر، حيث تتعارض الليبرالية والديموقراطية، وعلي سبيل المثال يري أن الكونجرس الأمريكي الأكثر ديمقراطية والأقل تأثيرا.

ويدعو الكاتب صراحة إلى استعادة التوازن بين الديموقراطية والحرية، بحيث يتم النظر إلى أن الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون لمجتمعات تتوافر لها المعدات والمعالم الإرشادية الجديدة المصممة خصيصا للتصدى للمشكلات والظروف التي نتعرض لها في عصرنا الحالي ، كما يجب علينا الاستفادة من عبر التاريخ، فلن يتم تامين مستقبل الحرية إلا باستيعاب ماضيها .

أما الفصل الأول: تاريخ موجز لحرية الإنسان فيتناول الكاتب فيه جذور فكرة الديمقراطية التاريخية ، وكيف بدأت في اليونان ولم تطبق إلا في مدن قليلة، ويتهمها صراحة بأنها الديمقراطية التي أعدمت سقراط ، ويذهب إلى تجربة الرومان ويري فيها نموذجا تاريخيا للحرية ، حيث عاش المواطنون سواسية أمام القانون في التجربة الرومانية ، ويرجع فريد زكريا تجربة الديمقراطية الأمريكية إلى الاحتذاء بالتجربة الرومانية، وبعد تناوله التاريخي لجذور التجربة الديمقراطية من علو لسلطة الكنيسة على سلطة الدولة ، وعلى صراع القبائل الجرمانية مع الإمبراطورية الرومانية التي أودت بها ، إلي أن وقف عند حركة الاحتجاج ضد الكنيسة التي قادها مارتن لوثر (غير الليبرالي) الذي كان صراعه مع السلطة أساسا لحرية الاعتقاد، وحرية التفكير، وحرية التعبير .

ويخلص في هذا الفصل إلى نتيجة محددة يري فيها أن المراحل التاريخية التي مرت بها تجربة الغرب مع الديمقراطية والحرية وإن لم تكن ذات أصول أجنبية إلا أنها مرت بمراحل عديدة مكنتها من الانتقال من الليبرالية الدستورية إلي الرأسمالية ، ثم إلى الديمقراطية الليبرالية ، ومن هنا فإن تقليد هذه التجربة من قبل الآخرين سيبوء بالفشل - بحسب زكريا - ويرى أن الدول التي حاولت أن تنتقل إلى الديمقراطية بشكل مفاجئ

تحولت إلى نظم ديكتاتورية تمارس أبشع أنواع القهر والطغيان على شعوبها ، ودلل بذلك على تجربة الديمقراطية في دول العالم الثالث التي أدي الحكم الديمقراطي المبكر فيها إلى أنماط من الحكم الاستبدادي .

في الفصل الثاني (الطريق الملتوى) ينتقل بنا الكاتب في مفارقة تاريخية من ربيع الحرية في النمسا مع مطلع القرن الماضي، إلى وصول هتلر إلى الحكم عبر تحول ديمقراطي التمظهر حدث في ألمانيا، وذلك عبر تصميم ديمقراطي يتمتع بصحافة حرة وانتخابات نزيهة ، عمد عبرها الحزب النازي إلى استغلال العملية الديمقراطية بالكامل من أجل تنظيم صفوفه وانتشاره في البلدان والمدن الصغيرة . ثم عانت ألمانيا ما عانت عند خسارتها الحرب العالمية الثانية، وبالخسارة فقدت ألمانيا أحد أهم الملامح المؤثرة التي ميزت اقتصاد المرحلة، حيث استقلال اقتصادي وسياسي ولد في رحم الثورة الصناعية، وشب على التجارة الحرة، وحقوق الملكية ، وخاض نضالا قويا ضد الإقطاع القديم ، وهكذا يربط الكاتب بين نمو الاقتصاد و علاقته بنمو الديمقراطية ، حيث يوضح كيف انهارت ألمانيا النازية رغم ديمقراطيتها المفترضة ، وكيف أن الديمقراطية الليبرالية لم تتحقق للألمان إلا بعد أن فرض نظام من الخارج أثر احتلالها وتقسيمها ، وبعد أن ازدهرت اقتصاديا، ويعرج الكاتب من نافذة الاقتصاد على دول الخليج العربي ليضرب بها المثل على غنى الدولة، وعلى انه ليس كافيا لنمو ديمقراطية ليبرالية، لأن الثروة الطبيعية تغنى نظام الدولة عن الالتفات إلى الشعوب، فهو لا يستطيع محاسبتها، وهى ليست في حاجة إلى ضرائبه الهزيلة، وليست سواء إرهاق لطاقاته، كما أن الأموال تأتيها من دون أن تكون في حاجة إلى تعديل قوانينها أو نظام الحكم بها، وهكذا يصبح الثراء دافعا للمزيد من الديكتاتورية وتهميش الشعب . الكاتب هنا يسدى الكثير من النصح حول الالتباس بين الحرية والاقتصاد وبينما يثنى على التجربة الاقتصادية والسياسية في كل من سنغافورة وماليزيا ، فهو يسدي النصح لشيوعي الصين بان يعيدوا قراءة ماركس الذي أدرك أن الدولة عندما تقوم بتحديث اقتصادها، وتأخذ بالرأسمالية وتخلق طبقة برجوازية، فإن النظام السياسي لابد أن يتغير ليعكس هذا التحول. وهكذا سيقود التحرر الاقتصادي إلى التحرر السياسي الذي ينشده الكاتب ، و يخلص إلى أن الأزمات الاقتصادية قد يكون لها نفس تأثير الحروب حين تطيح بمصداقية الأنظمة القديمة ليتجدد نسيجها .

الفصل الثالث: الديمقراطية غير الليبرالية يبدأ فريد زكريا عرضه لهذا المدخل مدللا بيلستين في آخر أيامه ، حيث نموذج الحاكم المطلق الذى أفرزته المرحلة اللاحقة لسقوط الشيوعية السوفيتية حسب الكاتب ، ويري فيه نموذجا للحاكم المطلق (الأوتوقراطي) الجماهيري ، ومنذ سقوط الشيوعية ، أصبحت هناك في سائر أنحاء العالم دول تحكمها نظم مثل النظام الروسي ، تمزج الانتخابات مع الاستبداد، أي ديمقراطيات غير ليبرالية . الكاتب يدلل بالصين أيضا عن النظم السياسية والاقتصادية ذات الأهمية العالمية والتي تمثل بالإضافة إلى روسيا أهمية عالمية

ضخمة، ولو صارتا على شاكلة الديمقراطيات الغربية لأصبحت جميع دول العالم مستقرة على شاكلتها ، تحكم بالقبول الشعبي وسيادة القانون ، ومع استثنائه لبعض أوجه التغير الديمقراطي الذى أصبحت عليه روسيا الآن، ولكن الصين مازالت مجتمعا مغلقا يديره الحزب الشيوعي إلا أنه يخطو إلى التغيير والإصلاح على جبهات عدة ، ويترك الكاتب للمستقبل الإجابة عن سؤاله المحوري (ترى أيهما سيبرهن في النهاية على أنه انتهج طريقاً صحيحاً نحو الديمقراطية ؟) والسيد زكريا لا يضع خيارا فلديه قالب واحد للديمقراطية التي يجب على الجميع أن ينتهجها !!.

يعبر الكاتب نحو الديمقراطية غير الليبرالية ويفسر - بحسب رؤيته - كيف تراجعت حقوق الإنسان في الدول النامية لأنها طبقت ديمقراطية ليست مؤهلة لها . سواء بما تمارسه الأغلبية من طغيان ، أو بصعود شخص أتوقراطى إلى الحكم عبر الانتخاب، ويلمح للعالم العربي والإسلامي ، ثم يعلنها جهرا ، ويشير إلى أن الديمقراطية إذا طبقت في بلدانه فإنها ستحكم قبضة المتطرفين وتجئ بهم إلى الحكم في هذه الدول ، وذلك لأنها لم تبلغ درجة النضج السياسي المؤهل لها لخوض تجربة ديمقراطية حقيقية .

كما يتطرق إلى موضوع في غاية الأهمية، وهو كيف تستطيع الديمقراطية أن تصهر الملل والأعراق داخل نسيج مجتمعي وسياسي واحد ، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الديمقراطية ستكون وبالاً على البلدان متعددة الهويات، وغير متجانسة التركيب ويدلل على ذلك بالعديد من الحروب الأهلية التي أشعلتها محاولة تطبيق الديمقراطية في بلدان على هذه الشاكلة .

الكاتب يختتم فصله هذا بأن الشرق الأوسط هو النموذج الأمثل الذي تتضح فيه صعوبة الاختيار بين جدليات مهمة (نظام وعدم استقرار) (ليبرالية وديمقراطية) (علمانية وتطرف ديني)، يمثل الشرق الأوسط مناخاً ملائماً لتفاعلها وصعوبة الاختيار من بين أولوياتها في المنطقة مما يستدعى سعيا أمريكيا مضاعفا لتصحيح الأمور فيه على المستويين النظري والعملي .

في الفصل الرابع : الاستثناء الإسلامي لم يتجاهل الكاتب المنطقة العربية وواقعها السياسي والديني في أي سطر من كتابه ، إلا أنه أفرد الفصل الرابع بأكمله لتحليل الواقع السياسي والديني في ظل التحولات الديمقراطية التي تشهدها النظم السياسية في العالمين الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، وهو هنا يؤكد أن الأنظمة العربية أنظمة مستبدة تحكم قبضتها على الشعوب ، ويسيطر عليها حكام يستبدون وينفردون بالقرار ولا يتورعون عن استخدام القوة لقهر معارضيهم السياسيين والبطش بهم ، ثم يعود ليجزم أن هذه الأنظمة هي الأنسب لحكم هذه الشعوب ، و أنها أكثر ليبرالية من الأنظمة التي ستخلفها لو طبقت فيها مبادئ الديمقراطية إذ ترى في التطرف منقذاً لها من بطش الحكام و أدواتهم ، ويؤكد أن هذه الأنظمة ليبرالية أكثر من الحكومات المتطرفة التي ستخلفها لو

طبقت الديمقراطية، ويسوق أمثلة لحكام جاهروا بالرأي والمخاوف مشيرا على وجه الخصوص إلى مخاوف الرئيس الراحل ياسر عرفات من أن الديمقراطية ستأتي بحماس إلى الحكم في الدولة الفلسطينية ، ويري أن المنطقة العربية تغرق في نظرية المؤامرة وليس أمامها من بديل عن الإسلاميين الذين يجيدون لعبة الانتخابات رغم كرههم للديمقراطية ، كما يعتبرونها مؤامرة غربية للسيطرة على الشعوب الإسلامية . قناة الجزيرة من الأمثلة التي استند عليها فريد زكريا كبرهان على تحليله، حيث يري أنها قناة إخبارية ليبرالية، ومتطورة في مظهرها، ولكن مضمونها يحرض على التطرف الديني ويدعو إلى معاداة السامية وكراهية الولايات المتحدة الأمريكية .. ويخلص إلى أن العالم العربي ليس سوى دولة مستبدة، ومجتمعات كارهة لليبرالية ، وتربة خصبة لنمو التطرف الديني والعنف والإرهاب .

فريد زكريا حاول أن ينفى مسؤولية الإسلام كدين عن غياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، وساق رأيه الخاص في محتوى نص القرآن الكريم والكتب السماوية المقدسة ، وعلاقة الدين بالسياسة، وحاول جاهدا أن ينفي بتحليله مسؤولية الإسلام عن الإرهاب مشيرا إلى أن العقل الإسلامي و ليس الدين الإسلامي هو المسؤول عن التطرف .

واستمر في رصده لأحوال العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث سيطرت موجة من الأفكار الداعية إلى الليبرالية وتحرير المجتمع ، ولكنه يري أن أصحاب هذه الأفكار انتهوا مع انتهاء النظم الملكية، التي تم الإطاحة بها من قبل الجمهوريات العسكرية المنادية بالاشتراكية والقومية العربية ، وهى نظم استوردت كل شئ وطبقته من أجل المزيد من القمع لشعوبها.ويمضى الكاتب في مقارنة أوضاع المنطقة العربية الآن مع أوضاعها قبل أربعين عاماً مضت ، ويري أن مساحة الحرية قلت والفشل الاقتصادي ازدادا ، وزاد عدد السكان وتولد الاحتجاج لدى الشباب، واندفعوا دفعا نحو الأصولية، والتطرف الديني، حيث الارتباط بتاريخ أكثر رحمة من حاضر أكثر قهراً ، ويري أن المجتمع الغربي أصابه الهلع وهو يري الحال في المنطقة العربية، وخاصة الشرق الأوسط التي انحسرت فيها الحريات، والليبرالية، وتعجب من أن مثقفي الغرب هالهم الأمر، بينما مثقفي العرب منصرفون إلى محاولة فهم مأزقهم العربي بالدفاع عن الكرامة ، والفئة الأخرى منهم اكتفت بالجلوس في استراحات الحرية في لندن وباريس ليبشروا المقموعين بالبديل الإسلامي، وهو كلام يجذب الفقراء وفاقدي الدليل من المتعلمين من المهاجرين بحثا عن فرص للعمل، والحياة ، ويري أن ذلك يحدث أيضا في الهند بلده ، حيث يتحكم سماسرة الدين، ويخص بالذكر دولا كالسعودية وباكستان وإيران، ويري أن أموالهم ساعدت على عولمة الإسلام الراديكالي ، ويركز على محاولات الإصلاح الديني في إيران، وعلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على مصر والسعودية ومساعدتهما ضد التطرف، واحتمالات صعود المتطرفين إلى السلطة فيهما، ورغم أن تجربة كهذه ستكون في مصلحة الديمقراطية والحرية ، إلا أنها

حرية تذهب بالجميع إلى الهاوية - على حد تعبيره - إذ يري أن تباين الثقافات تستدعى أطر حكم مختلفة، وديمقراطية أكثر تنوعا، حيث الدول النامية تعانى الاضطراب والقهر، بينما تجربة الغرب تشهد تطوراً وازدهاراً ديمقراطياً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل الخامس(أمر جيد أكثر من اللازم) وفيه يتناول فريد زكريا، التجربة الأمريكية بالتحليل ، ويري أنها بالرغم من التقدم الذي أحرزته باستمرار، إلا أنها تسير إلى طريق مظلم، وهى تجنح صوب إرضاء الأغلبية السطحية وإهمالها لحقوق الأقليات، بحيث ستفقد القدرة على التوازن بين الديمقراطية والحرية، بعد أن أصبح البيت الأبيض خاضعا لاعتبارات قصيرة المدى كالانتخابات واستطلاعات الرأي ، الأمر الذي سينعكس على كل أنواع الحياة .

الخاتمة : يختصر فيها فريد زكريا تحليلاته ليصل إلى الحل، معنونا لها (بطريق النجاة) و بعكس ما كان يراه القدماء (الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية)، فإن زكريا يري أن الأمريكيين أنفسهم ضد اليمقراطية، بدليل أن الاستفتاءات تشير إلى مؤسسات غير ديمقراطية هي الأكثر احتراما لديهم، مثل الجيش والمباحث الفيدرالية والمحاكم وهى مؤسسات غير ديمقراطية في جوهرها ومظهرها .إذا الحل عنده ليس المزيد من الديمقراطية بل القليل منها، ويقترح كحل لذلك نظام تفويض السلطات والصلاحيات، وذلك مثلما يحدث في أمريكا، حيث الدور الفاعل للحكم والرقابة الديمقراطية على التطبيق ، ويختم بان الحاجة ماسة لمثل هذا الإجراء كرهان في الدول النامية، ذلك لأن المخاطر فيها أكثر حين يتعين على الحكومات أن تبدى انضباطاً والتزاماً، تجاه سياساتها، حيث عليها أن تركز على التنمية والتحضر والتعليم والرعاية الصحية، ومحاربة الإرهاب والتوازن مع العولمة والتكيف مع مجتمع هرم، وهذا يعنى إعادة دمج الليبرالية الدستورية في الممارسة الديمقراطية ، وإعادة بناء المؤسسات القانونية، كما يعود إلى أن القانون وحده لا يكفى، وذلك بعد أن روج للمهام المنوطة بنشر الديمقراطية، وذلك لأن القانون غير كاف بل أن النواحي الأخلاقية مهمة أيضا في نشر قيم وثقافات الغرب، لكي لا تصبح ديمقراطيتهم - بحسب مزاعمه - هيكلا بلا روح، وحينها ستحمل في طياتها احتمالات الخطر، وتأكل الحرية والتلاعب بالحريات، وتحلل الحياة العامة .

ويختتم إلى أن الديمقراطية بما تحمل من نقائض، تمثل الأمل الأخير لشعوب العالم أجمع، ولذلك فإن ثمة حاجة ماسة إلى صيانتها، وتقوية دعائمها لصالح العصر الذي نعيشه ، حيث تكون الديمقراطية ساحة آمنة للعالم أجمع .

فهل هذه الديمقراطية هى مانراه الآن فى العراق وفلسطين ولبنان أم أن معايير أخرى يعتمدها الكاتب لديمقراطيته الجديدة التي ينشدها لهذه المنطقة الملتهبة من العالم ؟ .